

حيث كان الخارعة عدمه وبين خلافه ثم قال وبالوجه الثاني قطع ابن جهم عن
قوله وكلمة تراوانا منافع الميم وضم النون وادغام النون الاولى في الثانية و
الاشارة الى اعراب النون المدغمه بالنون قال وبه بقوله وضم النون على ان النون
مرتبعة لغيره على الاشتماع وعليه الجواب النقلة كالا هو اني يجعله لبعض مسدود
لانه الموجود في كتبهم الاحتمال في الاصل حتى قال صاحب الاختلاف في التثنية يدابو
مهران لم يحك عن احد منهم الا الادغام فعول المالك وتامنا للكل او غير او اخفه احد
قلت لكن لا ينتم منه الا شام مع الادغام ورايت في نسخة وتامنا ادغم منها اذا
خففه احد لكنه يوسر ان الاضمار ايضا مع الاشتماع ثم قال ولم يذكر في التثنية الا وجبا
واحد فالافضل ان الزيارات قلت وبهذا يتبين عند الناظر في اسناد الادغام
الى البعض فالعلمي ان بعض النقلة منهم ابن جهم المذكور عن الكل وهذا لا ينافي
انه يكون وجها متقنا عليه ونظيره ما تقدم في قوله وبعضهم ويوافقكم مع اتفاق
الوزار على التثنية ولم يذكر في التثنية وهذا التثنية اول اربعة بالوجه المذكورة في
التثنية الاضمار وبالمرتكب الادغام كما قال به اكثر الشراح وضمه بوشامة التثنية
في التثنية غير ذلك نظر فيه الجعري وانا اذكر عبارة التثنية بتامه ليعين على صحة
مراده فقد قال وكلمة قرءا ملكا تاء باء غام النون الاولى في الثانية واشتماعها
الضم وحقبة الاشتماع في ذلك ان يشار اليها كالميم الى النون لا بالعضو اليها
فيكون ذلك افعال الادغام صحيح لان المراد لا تستكن راسا بل يضعف للصوت
بما يفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك وهو قول علمه ايضا وهو الصواب
لما كيد ولانه وجه في القياس انتهى ولا يخفى ان صدر كل امه يومه ان مراده الوجه
الثاني كما قدم الجعري الا ان قوله باي ذلك حيث فسر الاشتماع بالمرتكب الضعيفة فالجقيق
انه اطلق عليه الادغام في الجملة ثم بين انه ليس ادغاما صحيحا بل يكون افعال
فيوافق قوله مفصل الى بين النونين من غير ادغام فيكون نظرا حطت وبسطت
فانتهى ذكره بما في باب الادغام وليس ادغاما على وجه التمام فحريانه ليس في التثنية وجه
هرج الادغام مع الاشتماع بل قوله وهو الصواب يشير الى ضعف غيره الا ان الالف
انه يريد به خطية الادغام من غير الاشتماع كما روى عن ابن جهم والله سبحانه اعلم بحقيقة المراد

Copyrighted material